

من أجل ضمان الانتقال الديمقراطي ودوام العرش

الملكية المغربية والنزوع نحو الإصلاح

بقلم: هشام بن عبد الله العلوي

في الثالث عشر من شتنبر الحالي سيدي المغاربة برأيهم بخصوص التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء. وفي أفق هذا التعديل، كتب الأمير مولاي هشام بن عبد الله العلوي مقالا تحليليا للوضع السياسي بالمغرب، حلل فيه دور الأحزاب ومكانة الملكية وتوزيع المسؤوليات الحكومية ومتطلبات الوضعية الاقتصادية والسياسية من أجل إقلاع اقتصادي ورخاء اجتماعي في أفق القرن 21.



إن المغرب، مثل العديد من الدول، مدعو إلى إعادة النظر في ذاته، وهي وضعية سانحة للتجديد مثل ما هي فرصة لاحتتمال التراجع. فكيف ستم مواجهة المعطى الدولي الجديد حيث تلتقي الصرامة الاقتصادية الكبيرة مع متطلبات الانفتاح السياسي والتفاعل الثقافي الكثيف؟ كيف ستم الاستجابة لمزيج غير قار من النضج السياسي المتزايد وللاستقرار الاقتصادي المتنامي دون الحديث عن غليان الشباب؟ إنها أسئلة حارقة، خصوصا بالنسبة لبلد عليه أن يجيب عنها مع ضمان العيش الكريم لمواطنيه واستمرارية تاريخه وتقاليدته وارتباطه بالإسلام.

على مشارف القرن الواحد والعشرين لابد للحزب الذي سيكون في السلطة، كان من كان، وللعاهل المقبل محمد بن حسن، لا بد أن يأخذ هذه الأسئلة بجديّة، وبدعم من كل المواطنين. فالمغرب مطالب باستغلال اللحظة التاريخية أو أنه سيتراجع.

أمام شراسة وعنف دينامية التحول، لابد من التفكير في العناصر التالية : توزيع المسؤوليات الحكومية، متطلبات الوضعية الاقتصادية والسياسية، دور الأحزاب ومكانة الملكية.

لابد من توضيح، بصرامة ومسؤولية، نقاش فتح بشكل واسع. فمغرب السبعينات يعاني من أزمة شرعية حكومية. وقد سعت محاولات متكررة « للتناوب » والاقتراحات الأخيرة للكتلة أن تعالج وتتدارك النقص المتزايد لمصادقية الحكومات التي تحملت عواقب برامج التقويمات الهيكلية المتتالية، ولتزايد البطالة والتفاوتات دون تحسين متناسب في نسبة الإنتاجية والاستثمار. ونظرا لغياب مشروع اجتماعي محددة المعالم مع ولاية محددة وشفافية غير كافية لم يكن في مستطاع الحكومات سوى أن تشهد تزايد فقدان الاعتبار أو المصادقية.

وعلى العكس من متطلبات الانفتاح تم احتكار السلطة الفعلية من طرف مركز واحد ووحيد هو وزارة الداخلية التي مافتئ استقلالها عن المؤسسات الأكثر رسوخا و ثبوتا يتزايد. كما أن فعاليتها المبنية في جزء كبير منها على قدرتها على توفير الموارد من أجل الحصول على التكنولوجيات المتقدمة و الأطر الأكثر كفاءة، يخضع بالفعل أغلب الوظائف الوزارية الأخرى بما فيها العدل والتربية والإعلام، جاعلة من كل نشاط من الثقافة إلى الأرصاد الجوية، مسألة « أمن » وقد حل «التأطير الأمني» بفعل مضاعفة الأعوان والشبكات الإدارية في الجهات، محل التنمية الجهوية.

وطرائق العمل هذه، عوض أن تستدرك وتقي من بروز المشاكل الاجتماعية والسياسية، فإنها تقنعها إلى أن تحرك خطورتها عمليات استعراضية كبيرة، لكنها عمليات تحكمية أو اعتبارية. لأن إخفاء المعلومات الحيوية التي تمس مشاكل بنيوية تقلص أية حظوظ في حل المشاكل في ظروف حسنة.

فقد تم اغتصاب مئات النساء في الدار البيضاء من طرف مسؤول أمني قبل أن يظهر هذا الشطط في استعمال السلطة في واضحة النهار.

إن هذا النوع من « لا - سر »، الشائع جدا في المغرب، والذي يقتسمه العديد من الناس ناتج عن الترهيب وهو يضاعف من استيلا ب الشعب إزاء النظام. إن تطوير ثقافة سياسية سليمة يمر عبر فضح كل التجاوزات وليس عبر إخفائها.

تبين « حملة التطهير » الأخيرة الفجائية والصاخبة بأن المواجهة المتأخرة لمشاكل الفساد والرشوة المعروفة من طرف الجميع يمكن أن تكون لها آثار مروعة. ففي غياب نظام للمراقبة والتسوية القانوني المنسجم يمكن تفسير بعض المبادرات الحسنة النية على أساس أنها أشكال من الابتزاز القضائي.

فالتفسيرات القليلة الواضحة للحكومة، التي بررت هذه « الحملة » بنمو علاقات المغرب الاقتصادية مع أوروبا، لم تفعل سوى إثارة غضب العديد من المواطنين، كما لو أن الرشوة و الشطط في استعمال السلطة لا يمكنهما أن يصد ما سوى الأجانب.

إن مشكلة الرشوة في المغرب لا يمكن أن تكون مهمة وزارة واحدة، بل تتطلب تغييرا عميقا للثقافة السياسية. فالقانون يجب أن يطبق كذلك على الجميع دون أي امتياز بسبب العلاقات الشخصية أو الثروة. إن الأشخاص الذين يخرقون القانون

موجودين بكثرة في العديد من المجتمعات و المغرب أمامه عقبات كثيرة من أجل وضع حد لعادات النخب المدللة. ما من أحد يجب عليه أن يقدم رشاي من أجل الحصول على ترخيص أو تصريح معين، ولا أحد يجب أن يفعل ذلك من أجل الإفلات من ذعيرة ما. إن هذه الممارسات اليومية المهينة تثير سخط الشعب الذي تتقصه الوسائل للإفلات من مثل هذه الهموم كما أنها تمس إحساسه بالكرامة.

إن هذه «الاحباطات» مضافة إلى التضحيات المفروضة من طرف الحقائق الماكرو اقتصادية للفقر والتفاوتات المتزايدة تخلق وضعية اجتماعية و سياسية انفجارية. إن المغرب الموجود بين معضلة الإصلاح الاقتصادي الضروري وحقن السكان المتزايد أكثر فأكثر بسبب الآثار السلبية للمراحل المتعاقبة للتقويم الهيكلي، الذي ينظر إليه كخضوع وتجاوب مع الضغوطات الخارجية، لا يمكنه أن يستثنى نفسه من اللعبة وإخفاء تبعيته وارتباطه إزاء الاقتصادي العالمي الخاضع للقوى الكبرى . إن انفتاحه للاستثمار يظل مسألة حيوية وهو يتطلب تحرير البنات الاقتصادية من الضغوطات السياسية التي تكبح بروز نخبة جديدة من التعقيدات البيروقراطية التي تتخذ في الغالب مجرد ذرائع للرشوة. كما يجب التأكد من أن الإصلاح الاقتصادي لن يكون في صالح المستثمرين وحدهم فقط، بل يفيد الشعب كذلك.

إن أمراض الفقر و اللامساواة و الرشوة، الرهيبة التي يتم التشهير بها في الغرب باعتبارها تربة خصبة لما يسمى «بالأصولية الإسلامية» تتطلب سياسة منسجمة وذات نفس طويل. وإذا كانت الحركات الأصولية، في المغرب، لم تعرف بعد نموا مقلقا فإن الخطاب الرسمي مع ذلك لا يمكنه أن يقول بطريقة قابلة للتصديق، بأنه «لا يوجد مشكل إسلامي» إن هذه الظاهرة قد فرضت نفسها كتعبير عن مقاومة الآثار السلبية للعلمة الاقتصادية و الثقافية. ويمكنها أن تمثل حلا بديلا في غياب حركات تعبوية أخرى أو بسبب انعدام العدالة الاجتماعية. فالمناطق الحضرية الفقيرة تخضع تدريجيا لنفوذ الإسلاميين لقوة شبكاتهم المحلية للمساعدة الاجتماعية و الجاذبية الأخلاقية لالتزامهم مع الجماعة و سمعتهم بعدم الفساد. في بعض الأحياء لا يتم أي زواج ولا أي عيد ديني دون موافقة جماعة إسلامية ما كما أن العديد من الجمعيات الثقافية والمهنية والطلابية و النقابية قد أصبحت تحت سيطرتهم.

لا يساهم أي حزب بعد في الانتخابات لكن ذلك لا يعني بأن هذه المجموعات لا تؤثر في التصويت، فالامتناع المتزايد عن التصويت والأوراق البيضاء كلها تحديات صامتة تهدد مصداقية المؤسسات. وربما سيحصلون مع الانفتاح السياسي على انتصارات انتخابية فورية لن تكون لها عواقب خطيرة إلا إذا أصبحت الأصولية هي المدافع الوحيد عن العدالة و الاعتناق.

إن الحكومات موضوعة أمام امتحان، عليها أن تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار معا الأمن المادي للمحرومين و ترضية الميسورين والبيروقراطيين، المغاربة منهم والأوربيين. إن المغرب مجبر على تبني أشكال جديدة من الصرامة . فأبوية الدولة لم تعد كافية إطلاقا، ولا شيء يضمن أن تطور ديمقراطية سياسية سيؤدي إلى رفاه كبير. وعلى المعارضة أن تبرر مطالبها في الزيادة في الأجور و تحسين الخدمات العمومية بالاستناد على ميزانيات مدروسة جيدا.

إن البراغمة تفرض نفسها: لكن يجب أن تكون هناك تعبئة دون الخضوع بشكل خاص لعقيدة السوق. فكل دولة تستند إلى أنظمة ضرائبية وآليات تجارية أو منظمة وعلى قدرتها على التدخل حسب تركيبة متوازنة في نهاية المطاف اعتبارا

للحاجيات الاجتماعية والتقاليد الثقافية والترقيات والمطامح السياسية المحلية. والمغرب لا يمكنه إتباع نهج مختلف وعلى شركائه الأوربيين وأصدقائه أن يفهموا موقفه.

إن هذه الاختيارات الصعبة تشترط سياسات تشاورية و ثروات مهمة و مشاركة الجميع. فمن الممكن أن نحارب الرسميين المرتشين الذين يزعجون رجال الأعمال وينفرون الأشخاص النزهاء بتنظيم حملات دورية، لكن وحده اعتماد المهنية في الوظيفة العمومية والأمن يسمح باستئصال المدى البعيد . يمكن محاولة الإبقاء على الاستقرار بواسطة الردع لكن وحدها الملائمة المسؤولة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية مع طلب الحاجيات الأساسية للمواطنين سترسم طريق المستقبل.

لقد تم تدشين ديناميكية - حول أشكال ديمقراطية ومستقبل البلاد مع التحدي الذي أطلقه العاهل القاضي بجعل سنة 1996 سنة التغيير ومساهمة الكتلة حول التعديلات الدستورية.

وقد طرح أحزاب المعارضة، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بالدرجة الأولى، مشاكل البنية التشريعية ومسؤولية الحكومة اتجاه المواطنين. وتستحق اقتراحاتها وبحثها عن الديمقراطية والمساواة والشفافية كل العناية بالنظر إلى تجدرهما التاريخي وقاعدتها الشعبية. لكن، بالرغم من هذا، فإن مشاركة هذه التشكيلات في الحكومة ليست دواء سحريا لأنها ظلت لحد الآن نخبوية وانتقائية بشكل مفرط في دفاعها عن الديمقراطية، إن الأيديولوجيا الوطنية والسلفية لحزب الاستقلال نظل في كثير من مظاهرها محافظة، مما يجعلها تدافع عن تصور منحجر للمجتمع، أما شعبية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فإنها تهدف إلى الالتفاف بالجمهير عوض توجيه اندفاعها. وفي الوقت الذي ترددت في اللحاق ببناء ملايين النساء المغربيات حول إصلاح مدونة الأحوال الشخصية، شاركت هذه الأحزاب في الحماس الشعبي لصالح دول عربية " تقدمية" لكنها دون المستوى المطلوب من حيث الديمقراطية. كما أنها من جهة أخرى، تميل إلى التعبئة من خلال الحرمان الاقتصادي أكثر من تقديم برامج واضحة (لذا) فإن تحولها من حركات مطلبية إلى قوى تسييرية لن يتم دون صعوبات، هذا بالإضافة إلى مشكلة صراع الأجيال التي تمس هذه الأحزاب مثلها في ذلك مثل الحياة السياسية في المغرب. كما أنها قامت، على أمل الوصول إلى ديمقراطية توافقية، قامت لمدة طويلة بدور المعارضة الوفية، (البناءة) كجزء لا يتجزأ من نظام انتخابي تعددي ومحدود، لم يعد يقوم بوظائفه كآلية للاندماج الاجتماعي، إن هذه الأحزاب، بالرغم من أنها تعتبر أنها قد همشت من الحكم، بواسطة القمع والتلاعب، فقد شاركت مع ذلك في لعبة المكافآت والامتيازات العقيمة. ونجد أن الشباب المهمش والطبقات المحرومة، أي أغلبية المغاربة الذين سيقرون مستقبل البلاد، ليسوا مقتنعين بأن التوجهات والممارسات التي تسلكها المعارضة تؤهلها لإخراج البلاد من الأزمة.

إن التفكير في مستقبل المغرب، يعني على الخصوص التساؤل عن مكانته ووظيفة الملكية باعتبارها الحجر الأساس للنظام السياسي. في مرحلة التحول هاته تزداد الضغوطات لإعادة تحديد دورها.

وفي هذا الظرف الذي يوجد فيه الإصلاح الدستوري ودخول قوى جديدة إلى الحكم موضع نقاش تصبح هذه التساؤلات ضرورية لامفر منها. وجدير بالملاحظة أن الملكية تتمتع في الآن نفسه باعتراف واسع يعود إلى تجدرها الثقافي في التاريخ. وبفكرة مسبقة إيجابية عنها لدى الجميع، أحزابا ومواطنين، بسبب دورها المحوري في التغييرات التي ترسم في الأفق. إن الملكية تعتبر نقطة استدلال وعامل وحدة ومؤسسة للوساطة وثابتا من ثوابت المجتمع المغربي.

ولكي تصبح الملكية تلك السلطة المرجعية وترتفع عن القضايا اليومية فلا بد أن يوجد إطار قانوني ودستوري جديد يعقلن وظيفتها. إن اقتراحات الإصلاح يجب أن تدرس على ضوء مزاياها وارتباطها بتحولات الثقافة المغربية والسياق العالمي. ويجب بالأساس أن نستجيب لتسلسل منهجي. ومن البديهي أن ملكية القرن الواحد والعشرين ستتحكم بطريقة مختلفة باتخاذها لمبادرة تكيفها الضروري، لا يمكن إلا أن تخرج قوية من هذه التغييرات العميقة، بينما إنكارها لضرورة تحولها قد يجعلها عرضة للضعف، وربما بشكل قاتل. ففي مرحلة التحول الديمقراطي التي تعيشها، يمكن أن يتغير وبسرعة قصوى نحو الاحترام والنية الحسنة اللذين تتمتع بهما الملكية. والأمثلة على ذلك كثيرة. فليست قدرة الملكية على تسيير مشاكل اليومي هي التي ستضمن تجددنا وتجدد المغرب بل روحها المثالية، يحركها حماس مجموعة من المواطنين تؤمن بإسلام قوى متطور.